و لو وقع لكان ا قد علم أنه يقع لا أنه لا يقع .

وإذا قيل فمع عدم و قوعه يعلم ا أنه لايقع فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم .

قيل ليس الأمر كذلك بل العبد يقدر على وقوعه و هو لم يوقعه و لو اوقعه لم يكن المعلوم الا و قوعه فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه فاذا وقع كان ا عالما أنه سيقع و اذا لم يقع كان ا عالما بأنه لايقع البتة فاذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالا من جهة اثبات الملزوم بدون لازمه و كل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال .

ومما يلزم هؤلاء أن لايبقى أحد قادرا على شيء الا الرب فان الأمور نوعان (نوع (علم ا أنه سيكون و (نوع (علم ا أنه لايكون .

ف (الأول (لابد من وقوعه و (الثاني (لايقع البتة فما علم ا أنه سيقع يعلم أنه يقع بمشيئته و قدرته و ما علم أنه لايقع يعلم أنه لا يشاؤه و هو سبحانه ما شاء كان و ما لم يشأ لم يكن